المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليوم مع المدى

اليوم في المدى

التحالف الوطني: تصريحات النجيفي سابقة خطيرة 2

سياسيون: معرض اربيل للكتاب عمل نهضوي نتمنى أن تتسع آفاقه 9

التخطيط تطالب الوزارات ببيانات عن مشاريعها 10

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2096) السنة الثامنة - الاحد (10) نيسان 2011

"الشركاء" في مواجهة الاستحقاقات

أزمة حكومة المالكي: الشراكة.. القوات الأميركية.. سحب الثقة واحتكار القرار!

□ كتب/ المحرر السياسي

ربما أصبح العد العكسي لكل الاستحقاقات يطرق أبواب البرلمان والحكومة والشارع معا، في حزمة تبدو ملتبسة بعض الشيء وسط تجاذبات سياسية حادة ينصب فيها الشركاء الفخاخ لبعضهم في إطار عنوان حكومة "الشراكة الوطنية" لكسب جولات جديدة يوقع فيها بالأحرف الأولى على صفقات تقاسم باقي الغنائم.

حلفاء المالكي انفسهم يصرحون ويؤكدون انهم مهمشون وان الشراكة عبارة عن مظلة عبرت فيها الحكومة الى بر التشكيل على حساب النوعية وخدمة للتقاسم المقبول بين الشركاء "الحلفاء والغرماء" معا للمناصب التي ما زال بعضها بانتظار صفقات من نوع خاص.

الصدريون والمجلس غير راضين عن علاقاتهم مع المالكي بسبب، بحسب تصريحاتهم، عدم التزامه بالوعود التي قطعها لهم من دون ان يفصحوا عن طبيعة الوعود التي على أساسها تم التصويت له داخل البرلمان لترأس الحكومة في ولاية ثانية.

العراقية، ورغم تصدعاتها المتوالية، البيضاء مثلا، أعلنت انسحابها من قضية مجلس السياسات الإستراتيجية بعد الاتفاق عليه ضمن مبادرة بارزاني في أربيل والتي وقعها الجميع وعلى أساسها انطلقت الحكومة الناقصة.

يؤكد أسامة النجيفي "عدم وجود تقاسم حقيقي للسلطة" وأن "العراق يواجه خيارات عدّة منها إعادة الانتخابات في حال عدم التزام المالكي بالاتفاقات السياسية المبرمة بين الأطراف "المتشاركة" في الحكومة وقال بما يشبه التهديد "إما المضي بالاتفاقات السياسية أو نعود الى خيارات أخرى من ضمنها إعادة الانتخابات والعودة الى المربع الأول"! واعتبر زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، في الرابع من نيسان الجاري، التنصل من الاتفاقات التي تضمنتها مبادرة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني محاولة لعرقلة استقرار البلاد، وأكد انه لن تكون هناك أي شراكة حقيقية ما لم تنفذ هذه الاتفاقيات، منتقدا حصر جميع الصلاحيات بيد رئيس الوزراء نوري المالكي وعدم إخضاع مجلس الوزراء لنظام داخلي.

المالكي نفسه فاقد الثقة بحكومته، التي قيل انها أسوأ من التي سبقتها وقال في اجتماع خاص دعا له مع مجموعة من الأكاديميين والمحللين السياسيين العراقيين انه بدأ يفكر جديا بطلب سحب الثقة من حكومته في حال استمر شركاؤه في العملية السياسية بمحاربته.

ترحل أم تبقى؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن تجيب عليه الحكومة. وربما يكون هذا السؤال من أخطر الأسئلة على مستقبل الحكومة الحالية، فبين الرفض القاطع والتهديد لكتل سياسية ودينية حذّرت الحكومة من أي محاولة للغزل مع الأميركان وبين متطلبات الوضع الامني الهش في البلاد واحتمالات استيقاظ الخلايا النائمة ليس فقط للقاعدة الإرهابي وانما لميليشيات بكّرت بالتلويح بل والإعلان الرسمي عن العودة الى رفع السلاح بحجة محاربة المحتل وما يمكن ان تخلقه هذه العودة الى السلاح من اشكالات تربك الفريق السياسي الحاكم تبدأ مناورات من طراز جديد للحصول على أكبر قدر من الامتيازات في اطار العملية السياسية التي ترفضها بعض القوى!

□ التفاصيل ص٤

□ تظاهرة للتيار الصدري في ساحة المستنصرية يوم أمس.. (أ.ف.ب)

التيار الصدري: اعتصام سلمي وتطبيق الاتفاقية بدون تمديد

متابعة/ المدى

انتهت التظاهرة التي دعا إليها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، يوم أمس، بمناسبة الذكرى الثامنة لإزاحة صدام عن الحكم عام ٢٠٠٣، بمطالبة القوات الاميركية الخروج من البلاد وعدم تمديد بقائها لفترة مقبلة، داعية إلى اعتصام سلمي مفتوح.

وكان قد تظاهر أتباع التيار الصدري صباح أمس في ساحة المستنصرية بشارع فلسطين للتعبير عن رفضهم للوجود العسكري الأجنبي على الأرض العراقية.

وحمل المشاركون بالتظاهرة الأعلام العراقية ولافتات ترفض أي وجود عسكري أجنبي على ارض العراق، وان العام الجاري لابد أن يكون آخر عام للوجود الامريكي في البلاد.

كما طالب المتظاهرون بعدم السماح بإقامة أية قاعدة للقوات الاميركية بعد رحيلها.

وكانت القوات الأمنية من الجيش والشرطة ومكافحة الشغب انتشرت في اغلب الطرقات المؤدية الى الجامعة المستنصرية وأقامت نقاط تفتيش وحواجز أمنية فيما حلقت مروحيات عراقية بهدف المراقبة وتأمين الطرق من الجو.

يذكر أن القوات الأمريكية قد سيطرت بشكل شبه كامل على بغداد في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، وأسقطت تمثال الدكتاتور صدام حسين في ساحة الفردوس وسط بغداد، لتعلن إسقاط نظامه، بعد ثلاثة أسابيع من العملية العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، والتي بدأت في التاسع عشر من آذار عام ٢٠٠٣.

وكان التيار الصدري دعا إلى تظاهرة مليونية، أمس السبت، فيما أكد أنها "خاصة" لتزامنها مع عام الاستقلال ورحيل القوات الأميركية من العراق، مطالباً المتظاهرين بالتعاون مع الأجهزة الأمنية.

الافتتاحية

أزمة الحكم ومظاهر تفاقمها:

التنافس على إفشال الحكومة وإسقاطها

بقلم / فخري كريم

(٢)

تشكلت الحكومة غير المكتملة، اعتماداً على مبدأ المحاصصة، وهو ما يفرض أن يأتي الترشيح للوزارات والمواقع السيادية وجميع الدرجات الخاصة من "أصحاب الحصص" وفقاً للاستحقاقات الانتخابية، مأخوذاً بالاعتبار أيضاً، "الحصص الداخلية" المكونة للقوائم.

وهذا المبدأ المعتمد، لا يترك إلا قدراً محدوداً لحرية الاختيار والمفاضلة بين المرشحين، بسبب اعتبارات الاستحقاقين، الانتخابي و"الداخلي" الذي يوجب الالتزام به من قبل قادة الكتل الانتخابية لحماية كتلهم من الانقسام والتفكك. ولا يبقى في مثل هذه الحالة سوى هامش أضيق أمام رئيس الحكومة المكلف لاختيار الوزراء والمسؤولين الآخرين . وما ينجم من ذلك من تبعات يمكن ملاحظتها في التركيبة الوزارية القائمة .

لا يمكن الخروج من هذه الحلقة ما دام " التوافق الوطني " يترجم الى الواقع العملي، بصيغة محاصصة، وليس كتشارك لا يستبعد أي مكون، على قاعدة المواطنة وما تستلزمها من اشتراطات الكفاءة والأهلية ونظافة اليد والماضي السياسي والأخلاقي. ويلعب التنافس على المواقع في هذا الإطار، دوراً خطيراً في إعادة الإصطفافات والمواقف والولاءات داخل الكتل، وتصبح الأطراف الرخوة في كل منها قوة ضغط تفوق حجمها الحقيقي أحيانا كثيرة، وترجح كفة المتغالبين، دون أن تؤدي في كل الأحوال إلى اختيار الأفضل. وهذا الجانب السلبي الآخر من المحاصصة يصب أحيانا، لصالح الرئيس المكلف، وقد يستخدمها ، اعتقاداً منه ، بأنه يضعف منافسيه ويمنحه مجالاً أوسع للمناورة، دون أن يتحسب من تأثيراتها السلبية وعواقبها على التركيبة الحكومية وانسجامها وكفاءتها.

لقد أصبح واضحاً الآن أن التشكيلة الحكومية الراهنة تبدو اوهن بكثير من الحكومة السابقة، لان تكليف رئيسها لم يعتمد على الإرادة الموحدة "للكتلة البرلمانية الأكثر عدداً" ، وإنما بفعل جاء من خارجها، وكان التكليف مرتبطاً بتوازنات وتعقيدات أربكت وأخرت مسار التكليف. وبرغم التوافق الذي تم في النهاية، فأن المُضمَر ظل العامل الحاسم في تقرير مدى قدرة الحكومة ورئيسها على مواجهة التناقضات التي تتحكم في مساراتها، وتهددها من داخلها، وفي أقوى حلقاتها، أي من توسع مظاهر التنافر والاختلاف ما بين مكونات "الأكثرية البرلمانية" التي تعتمد عليها في تكوينها واستمرارها.

(٣)

إن السذاجة السياسية وحدها، يمكن أن تخلق وهماً بأن القوى المعنية بالعملية السياسية من داخل السلطة ، قد تبادر إلى تجاوز الصيغة المحاصصية "الحزبية" المعتمدة في إدارة الدولة في جميع مرافقها.. لكن هذا التجاوز هو وحده الكفيل بإنهاء الأزمات التي تتحكم في أوضاع البلاد منذ ٩ نيسان ٢٠٠٣ حتى يومنا هذا. وهناك فرق لا يُراد له أن يُذكر في هذا السياق بين المحاصصة "الطائفية الحزبية" ، والحفاظ على "التوازن الوطني" ، لأن اعتماد التوليفة الأخيرة الذي يشترط "المواطنة" وكل ما يرتبط بها من توصيف، يلغي وصاية آباء وملوك الطوائف على مللهم، ويحرمهم من الاستئثار لأحزابهم والصفوة المختارة من حواشيهم ومريديهم، بكل ما هو استحقاق للملّة أو الطائفة كأفراد ومكون في نسيج المجتمع وفي تكوينه البنيوي.

وما يعقّد هذا المشهد، ويجعل من تجاوزه شبه استحالة مؤقتة، غياب أحزاب مدنية متعددة الطيف الوطني، والافتقار إلى رجالٍ دولة، يغلّبون مصالح الشعب والدولة، على الرؤى الفئوية الضيقة وقادرين على كسب ولاءات القطاعات الشعبية الواسعة على أساس البرامج والأهداف، وليس على أساس الاستقراءات الطائفية والمذهبية والحزبية الضيقة.

□ المقال كاملاً ص٣

جمهورية العراق
وزارة النفط

إعـــــلان

قطوعات تجهيز غير أصولية (مزورة)

لوحظ في الآونة الأخيرة قيام بعض ضعاف النفوس من أعداء العراق الذين يحاولون التلاعب بالمال العام بترويج قطوعات غير أصولية (مزورة) لبيع النفط الأسود وكذلك النفط الخام.

وبصدد ذلك تود وزارة النفط ان تؤكد لكافة الأشخاص من العراقيين وغيرهم والشركات المحلية والدولية ان هذه القطوعات غير قانونية لمخالفتها التعليمات والضوابط النافذة الخاصة بتجهيز المادتين المذكورتين آنفاً.

لذا تهيب وزارة النفط بالمعنيين بعدم اعتماد أي قطوعات تجهيز ومن أي جهة كانت إلا بعد التأكد من صحتها.

كما تؤكد وزارة النفط ان الآلية المتبعة في بيع النفط الخام تتم من خلال لجنة يترأسها معالي وزير النفط في شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، أما فيما يخص تجهيز مادة النفط الأسود (الذي توقف تجهيزه إلى الشركات الدولية منذ نيسان ٢٠٠٩) فإن التجهيز يكون لوزارة الكهرباء (لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية)، ولمعامل الطابوق والجص المحلية بعد تأييد عملها من مديرية التنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة العراقية وتجهز هذه الجهات عن طريق شركة توزيع المنتجات النفطية إحدى تشكيلات وزارة النفط العراقية.

وبخلاف ما تقدم أعلاه فإن وزارة النفط غير مسؤولة عن أية قطوعات تجهيز خارج الضوابط الخاصة بوزارة النفط وتتحمل الجهة المخالفة أو التي تتداول القطوعات غير القانونية (المزورة) كامل المسؤولية الجزائية والمدنية.

وزارة النفط

عماد مكية يلتقي فايد نون رئيس مجلس محافظة النجف

التقى السيد عماد مكية الرئيس التنفيذي لشركة زين العراق بالسيد فايد كاظم نون رئيس مجلس محافظة النجف في اطار زيارة قام بها السيد مكية للاطلاع ميدانيا على واقع عمل شركته في تامين افضل الخدمات لكافة انحاء العراق ومنها محافظة النجف نظرا لما تتمتع به هذه المحافظة العريقة من مكانة دينية مرموقة وكذلك لازدهار حركة السياحة الدينية وكثافة زوار العتبات المقدسة في مناسبات عدة لعل اهمها العاشر من محرم واربعينية استشهاد الامام الحسين (ع).

وجرى التباحث بين وفد الشركة برئاسة السيد مكية ومجلس محافظة النجف حول تعزيز وتطوير وتقوية عمل الشبكة وبشكل خاص في موسم الزيارة حيث يتجاوز عدد الزوار اكثر من اربعة ملايين شخص الامر الذي يلقي مسؤولية كبيرة على الشركة في تامين افضل واسهل وسائل الاتصال . واوعز السيد مكية في اطار ذلك بتكثيف جهود كافة العاملين في زين العراق من اجل ايصال كافة الخدمات الهاتفية الى انحاء المحافظة.

وتبادل الطرفان بعض الآراء خصوصا فيما يتعلق بتوفير ابراج نقالة على طول طريق كربلاء-نجف لتامين حلول فورية في اوقات الذروة اثناء المناسبات المليونية الكبيرة خصوصا وان الطلب على خدمات زين في المحافظة في تصاعد مستمر . كما نوقشت ايضا بعض الامور التي تخص تغطية بعض المناطق مثل البادية وكذلك توفير خدمة الانترنت وتعزيزها في مناطق مختلفة من المحافظة.

وفي اطار زيارته الميدانية هذه ايضا التقى محافظ النجف السيد عدنان الزرفي بالسيد عماد مكية وجرى بينهما حوار ودي تناول مختلف القضايا التي تخدم ابناء المحافظة من خلال شركة زين العراق وقد جرى الاتفاق بينهما على زيادة وتيرة التعاون المثمر من خلال عدد من المبادرات التي تقع ضمن مشروع الاسناد المجتمعي (social sustainability) الذي تخص به الشركة اغلب مناطق العراق. وعلى هذا الصعيد اوعز السيد مكية لقسم العلاقات العامة وبالتعاون مع قسم العلاقات الحكومية في الشركة بدراسة وتفعيل مبادرات منتخبة التي من المزمع تنفيذها في محافظة النجف في وقت قريب خدمة للعتبات الدينية المقدسة.

ان زين العراق كما ذكر السيد عماد مكية "سوف لن تدخر جهدا الا وتقدمه لمحافظة النجف لانها محافظة تحتل اهمية خاصة في نفوسنا لما لها من اهمية تاريخية ودينية. وان شركتنا سوف لن تتوانى في تقديم خدماتها الفائقة التطور من خلال احدث الحلول التكنولوجيةلكل المحافظات العراقية ليس فقط لأنها الشركة الاوسع والاقوى على صعيد الاتصالات بل لانها الاقرب الى قلوب العراقيين ويعمل على تشغيلها كادر عراقي ٩٩٪ وهذا ما يجعلنا نعمل بمثابرة وجدية عالية من اجل تلبية احتياجات كافة مشتركينا في النجف الاشرف كما في بقية المحافظات اينما كانوا."